

**دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات
المحلية في قطاع غزة (دراسة حالة بلدية غزة)**

د. وسيم اسماعيل الهاويل

د. ياسر عبد طه الشرفا

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة (دراسة حالة بلدية غزة)، وتحديد أولوية العمل على تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية لدى فئة الدراسة، وإلى قياس مدى تطبيق مبدأ المشاركة المجتمعية في بلدية غزة من حيث منهجية عمل البلدية وآلية اتخاذ القرار في المجلس البلدي ولجان الأحياء واجتماعات البلدية العامة مع المواطنين. ويتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء لجان الأحياء حيث بلغ عددهم وفق إدارة البلدية (70) عضواً؛ حيث استخدم الباحثان أسلوب العينة العشوائية لجمع بيانات الدراسة حيث تم توزيع (50) استبانة . وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج الهامة بحيث لا يوجد إشارة إلى تأثير مشاركة المواطنين في التخطيط الحضري و آلية اتخاذ القرار؛ فضلا عن تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي أو تنسيق البلدية مع لجان الأحياء واجتماعات البلدية العامة مع المواطنين على المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات بلدية غزة. وخلصت الدراسة بتوصيات حول تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية للمواطنين عبر اعتماد آلية للمشاركة في خطط عمل وسياسات بلدية غزة ومجلسها البلدي. كما توصي بالمساهمة في إيجاد مزيد من الدعم التقني والمعنوي لمبدأ المشاركة المجتمعية عبر تخصيص جزء من الموازنات السنوية لهذا الأمر، وتسويق مفهوم المشاركة المجتمعية في العديد من القنوات الإعلامية و اعتماد برامج تدريبية وتوعوية للعاملين في بلدية غزة تهدف إلى تمكين العاملين بها من انتهاز مبدأ المشاركة. وتعزيزها في برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة البلديات.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the citizenship participation in formulating the planning and policies of the localities in the Gaza Strip generally and Gaza Municipality as a case study. The population of the study consists of 70 members from the neighborhood committees. Using a random sample to collect the primary data, the two researchers distributed and collected 50 questionnaires from the sample members .

The study found that there are no statistical relationships between the citizenship participation and urban planning, decision making, coordination and meeting with the municipality in the process of formulating the panning and policies of the Gaza Municipality. The study concluded that that citizenship participation should be reinforced through adopting a new mechanism that allows for citizens to participate in the planning and policies of the Gaza Municipality. More technical and materialistic support should be allocated by the municipality to empower the citizenship participation, to market this term in the various media channels, and to conduct the training programs for increasing the awareness of the municipality staff about the importance of citizenship participation .

1-مقدمة:

تتضح أهمية دراسة مفهوم المشاركة المجتمعية ودورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني وفيما يتعلق بتأكيد دعائم الحكم المحلي الرشيد والاتجاه نحو اللامركزية؛ ويمكن القول أن المشاركة المجتمعية في برامج تنمية المجتمع المحلي في فلسطين بحاجة لتناولها بشكل عام لتكون حالة دراسية يمكن الاستفادة منها في التخطيط والتنمية في مدننا الفلسطينية .

و تعالج هذه الدراسة واقع المشاركة المجتمعية في قطاع غزة في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة(دراسة حالة بلدية غزة) و اعتبار آراء المواطنين في تحديد احتياجات الخدمات العامة الخاصة بهم.

وقد باتت أسباب الواقع للمشاركة المجتمعية ومظاهرها في فلسطين تمثل اشكالية مجتمعية تتوجب الإصلاح سواء على الصعيد الرسمي وغير الرسمي من خلال رسم سياسات وخطط عمل كفيلة بإعادة تفعيل المشاركة المجتمعية على كافة المستويات وبعد إزالة العقبات الماثلة أمامها.

2-مشكلة الدراسة:

يعتبر قطاع غزة من المناطق ذات الكثافة السكنية المرتفعة في العالم وإن مفهوم المشاركة المجتمعية قد غاب في بعض الأحيان عن كثير من المؤسسات الخدماتية التي تعنى بأمر المواطنين، ومن باب أن المشاركة المجتمعية هي أداة لدمج مبادئ الديمقراطية والتشاور بين المواطن والحكومة(وزارة الحكم المحلي) والتي بشكل أو بآخر تهدف لتسهيل حياة المواطنين؛ فقد طرح الباحثان تساؤلاً حول هذا الموضوع:

إلى أي مدى يتحقق دور المشاركة المجتمعية في وضع خطط سياسات عمل البلدية في مدينة غزة ؟ وقد تطرق الباحثان لبلدية غزة كدراسة حالة.

ويتفرع من السؤال الرئيس السابق عدة تساؤلات فرعية أخرى :

1. ما مدى وعي المجتمع بالمفهوم الصحيح لمبدأ المشاركة المجتمعية؟
2. ما هي المجالات المسموح بها للمواطنين لتحقيق المشاركة المجتمعية ؟
3. ما هي المعوقات التي تحول دون تحقق مبدأ المشاركة المجتمعية ؟
4. ما هو مستوي أولوية المشاركة المجتمعية ؟
5. ما مدى التزام البلديات في قطاع غزة عموماً وبلدية غزة بشكل خاص في تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية؟

3- فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المشاركة المجتمعية في خطط و سياسات عمل البلدية و تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المشاركة المجتمعية في خطط و سياسات عمل البلدية و عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المشاركة المجتمعية في خطط و سياسات عمل البلدية و تقييم احتياجات المواطنين.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المشاركة المجتمعية في خطط و سياسات عمل البلدية و اجتماعات البلدية العامة مع المواطنين.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

4- أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى من نوعها حول المشاركة المجتمعية في مدينة غزة من حيث المفهوم العام والتطبيق في بلدية غزة، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- 1- يمكن لهذه الدراسة أن تكون مرجعا للمهتمين والقائمين على النهوض بمبدأ المشاركة المجتمعية في زارة الحكم المحلي.
- 2- تكشف هذه الدراسة العوامل المشجعة و أيضا المعيقة لمبدأ المشاركة المجتمعية.
- 3- يمكن لبلدية غزة الاستفادة من نتائج الدراسة كون عينة البحث تتركز في المستفيدين من خدمات البلدية.
- 4- يمكن استخدام هذه الدراسة كمرجع توعوي للمؤسسات المعنية بتطبيق المشاركة المجتمعية.
- 5- أهداف الدراسة:

1. تحديد مدى انتشار وصحة مفهوم المشاركة المجتمعية لدى فئة الدراسة.
2. تحديد أولوية العمل علي تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية لدى فئة الدراسة.
3. قياس مدى تطبيق مبدأ المشاركة المجتمعية في بلدية غزة من حيث الشفافية في منهجية عمل البلدية ، آلية اتخاذ القرار ، المجلس البلدي ، لجان الأحياء ، اجتماعات البلدية العامة مع المواطنين.

6- الدراسات السابقة:

1-دراسة(محمد العطا، محمد عمر 2011):

وهي بعنوان دور المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ويتناول هذه الدراسة استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في ظل المشاركة الشعبية الفاعلة للمواطنين في جميع مراحل العملية الإنتاجية. ومن خلال البحث برزت أهمية المشاركة للمستفيدين في العملية التنموية باعتبار إن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها؛ وبالتالي فإن التنمية الريفية وفقا لهذا المفهوم :هي عملية تطور حضاري شامل يهدف إلي إحداث تغيرات أساسية في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا مؤشر للتوزيع العادل للثروة والدخل وإزالة جيوب الفقر، وهذا يظهر من خلال أربعة محاور، هي : محور بناء القدرات المؤسسية و محور بناء القدرات البشرية و محور بناء القدرات التنموية و محور بناء القدرات البيئية.

2-دراسة (الرمحي،2010):

وهي عبارة عن ورقة عمل أعدت لوزارة الحكم المحلي وتهدف لإيجاد إطار عام لتعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية الفاعلة في عمليات التخطيط وصناعة القرار على المستوى المحلي، وكذلك المساهمة في خلق بيئة ديمقراطية ملائمة تمكن المواطن ومؤسساته من التعبير عن الرأي ولعب دور حقيقي في اتخاذ القرارات التي تمس حياته. ومن أهداف وتوصيات هذه الدراسة أن تساهم في تحقيق تعزيز ممارسات الحكم الرشيد على مستوى الهيئات المحلية، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسساته من جهة وهيئات الحكم المحلي من جهة أخرى، وتطوير سبل التواصل بين الهيئات المحلية والمواطنين مما يتيح الفرصة للمواطن للاطلاع على المعلومات وتقديم تغذية راجعة حولها، والمشاركة في صناعة القرار، زيادة فاعلية الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية من حيث تلبية احتياجات وأولويات المواطنين وعدالة التوزيع، ورفع درجة وعي المواطن ومؤسساته حول الدور التشاركي في إحداث التنمية المحلية، وزيادة شعور المواطن بالانتماء والمسؤولية والالتزام تجاه مجتمعه وبتعزيز الشعور لديه بملكية الإنجازات وضرورة الحفاظ عليها.

زيادة اللحمة المجتمعية والشعور بوحدة الأهداف لدى المواطنين، وتحفيز المبادرات والمساهمات من قبل المواطن ومؤسساته لخدمة الصالح العام وإحداث التنمية المحلية.

3-دراسة (محمد، محمد صلاح 2009):

وهي بعنوان استدامة التنمية من خلال شمولية التخطيط وديمقراطية المشاركة والرقابة وتعتبر الاستدامة عن التنمية المعتمدة على الموارد الذاتية وبصورة لا تؤدي إلى استهلاك المصادر أو إفناء المدخلات، بما يكفل تعظيم العائد الناجم عنها، وهو ما تتبناه الدول المهتمة بتكليف المدن مع متطلبات العولمة، إن الاستراتيجيات المرنة القادرة على التعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية يمكن معها تلافى البرامج الوقتية غير القادرة على الاستمرارية، حيث يتم البدء بإعداد الخطط وتحديد المتطلبات اعتماداً على قواعد البيانات الإلكترونية، ثم التشغيل واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتقييم الأوضاع القائمة بصورة دورية. هذا ويسعى التدقيق العلمي لمنظومات البيئة إلى تصور الآثار الجانبية الناتجة عن بعض الأنشطة واتخاذ السبل لتلافيها أو استيعاب خطورتها، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتطوير مقومات التنمية الاقتصادية والعمرانية (وبخاصة للمجتمعات النامية)، مع مراعاة طابع وثقافة المجتمع، وذلك بتشجيع المشاركة الشعبية والمنظمات غير الحكومية، من خلال الاهتمام بالإعلام التنموي وجعله أكثر وضوحاً وتأثيراً، ومن الضروري عدم إهمال الجوانب المادية والتخطيط لاسترداد رأس المال وتكلفة التشغيل، على ألا يكون الربح هو الأساس، بل الموازنة بين الكسب المادي والضرر العمراني والبيئي.

Emmanuel Marfo 2008-4

وهي بعنوان إقامة المشاركة المجتمعية والتمثيل المجتمعي في إدارة الموارد الطبيعية : دروس من اتفاقية التفاوض للمسألة المجتمعية في دولة غانا .كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق المسألة المجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية عبر المشاركة المجتمعية، في هذا الإطار تم الاتفاق على مبدأ التفاوض لإدارة الصعوبات، وكدراسة حالة تم اتخاذ مسألة استجلاب الأخشاب في غانا وتفحصت ورقة البحث توقعات المواطنين للمشاركة بهذا الموضوع العوامل والتي تؤثر علي أفضلية المواطنين بهذا الصدد، وقد أفرزت الورقة العديد من الدروس المستفادة لضرورة انفتاح الاجتماعي والسياسي للمشاركة المجتمعية بهذا الصدد وضرورة المرونة للسماح بدور ديناميكي فاعل بين هذه العوامل المؤثرة وعملية التمثيل للمشاركة المجتمعية لخلق وعي مدني لضمان الشكل المطلوب لمسألة ومشاركة مجتمعية بشكل أفضل .

5-دراسة (قدومي،2008):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس. وتلقي الدراسة الضوء على إحدى وسائل المشاركة المجتمعية، وهي لجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس من حيث، وجودها، دورها، أهميتها، المعوقات، والمشاكل المتعلقة بها. وتسعى هذه الدراسة إلى تزويد المسؤولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس بمعلومات كافية عن هذه اللجان، بالإضافة إلى توعية الأهالي بأهمية المشاركة فيها من أجل تنمية وتطوير المجتمع المحلي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وهم على علم بدور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وأن السكان يتفهمون طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية ويشاركون فيها، كذلك أظهرت النتائج أن الدافع الأساسي وراء انضمام أفراد المجتمع إلى لجان الأحياء السكنية هو رغبتهم في زيادة خبرتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي ومن ثم زيادة الثقة بالنفس وتنمية العلاقات العامة بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في أعمال مفيدة. كما أكدت الدراسة على أهمية أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتعرف على مطالب أفرادهم من خلال استفتائهم حول مستوى الخدمات المقدمة لهم، وأن يتم إيجاد نظام لعمل لجان الأحياء السكنية، والعمل على تزويد لجان الأحياء من قبل الجهات الرسمية بالمعلومات والإحصاءات المهمة المتعلقة بأحيائهم.

6-دراسة (أبو عجرم، 2006):

وهي دراسة حول دور الوعي البلدي في التنمية المحلية في لبنان وتطرقت الدراسة إلى مفهوم التنمية المحلية وبعدها الممتد بين المحلي والوطني، وهذا لا يمكن إلا من خلال المشاركة المجتمعية بين جميع العناصر الفاعلة في المجتمع؛ لأهمية المشاركة المجتمعية في تعديل السلوك الاجتماعي للمواطنين وفي بناء معايير وقيم ايجابية لتؤدي خطوات في التنمية النابعة من الاحتياجات الحقيقية للأهالي ومن خلال بناء علاقة تعاون وثقة ما بين السلطة الوطنية وبينهم، مبدية أهمية ذلك في العمل البلدي حيث توضع خطة تكاملية قائمة على التوعية والتثقيف بأهمية المشاركة في الحياة العامة من خلال تعميق الحوار بين كافة شرائح المجتمع خاصة الشباب والمرأة وتفعيل العمل المجتمعي على مستوى أصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء، وأكدت أهمية مشاركة لجان الأحياء بالذات فهي أكثر الأطر و المنهجيات و الأساليب نجاحا لتوظيف قدرات الناس في قضايا الشأن العام وفي الأمور الحياتية في حينهم استنادا إلى طاقاتهم الذاتية.

7- خطة الدراسة:

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى الأجزاء التالية:

1- مفهوم المشاركة المجتمعية.

2- نبذة عن واقع بلدية غزة.

3- الدراسة العملية .

4- النتائج والتوصيات.

أولاً: مفهوم المشاركة المجتمعية:

مقدمة: إن انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين صفوف أفراد وهيئات المجتمع يعد عاملاً على درجة كبيرة من الأهمية ليس في ما يتعلق بحجم المشاركة فقط بل وفي نوعية المشاركة واتجاهها؛ فكلما ارتفعت نسبة الوعي وامتدت المشاركة إلى مفردات ومجالات أكثر كانت المشاركة أكبر وأكثر فاعلية؛ فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي يلعب فيها الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف. وهذا يعني مسؤولية الأفراد والجماعات في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم وبالمقابل مسؤولية المجتمع في إشباع احتياجات أفرادهم. ونظراً لأهمية المشاركة المجتمعية فإن بعض الدراسيين والباحثين يعدها وسيلة في ذاتها ويقدر فاعليتها بقدر ما تصبح إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافهم عانمو والتقدم (Lees, 2003). ويمكن النظر للمشاركة المجتمعية على أنها قيام الأفراد بدورهم دون أن يكونوا موظفين أو معنيين بالتأثير في الخدمات الحكومية وفي التعاون لسد الحاجات المحلية علماً بأن المشاركة المجتمعية تأخذ أشكالاً عديدة.

يمكن القول أن المشاركة المجتمعية تحقق مجموعة من الأهداف أهمها :

- 1-زيادة وعي المجتمع باحتياجاته وطرق تحقيق مطالبه.
 - 2-تماسك المجتمع و توثيق أو اصره تجاه الحكومة.
 - 3-الوصول إلي أعلى معدلات الإنتاجية و رفع كفاءة الفرد (Stivers, 1996).
- وتساهم المشاركة المجتمعية في تحقيق مبدأ التنمية بالمساعدة علي تحديد المعوقات والمحددات التي تبطيء من عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، مما يسهل التخطيط والتطبيق ويساهم في رفع الإنتاجية علي مستوي المواطن والحكومة في آن واحد. إن الغاية من تبني نظام الإدارة المحلية هي إشراك أكبر عدد من سكان المنطقة في إدارة وتنظيم وحل مشاكلهم المحلية بأنفسهم وهذا الاشتراك الفعلي يكون أصدق تعبير للديمقراطية والحكم السليم إلا أنه من الصعوبة بمكان إشراك جميع الأفراد المحليين للقيام بعملية إدارة وتنظيم الشؤون المحلية خاصة -أن عدد السكان بازدياد مستمر فقد اخذ بمبدأ الديمقراطية النيابية - على الصعيد المحلي - عن طريق انتخاب أشخاص بين سكان الوحدة الإدارية لتمثيل هؤلاء السكان في إدارة وتنظيم الشؤون المحلية بواسطة مجالس محلية (الشبخلي، 2001).

أما في سياق العمل البلدي فان عملية التشاور والحوار مع المواطنين عملية مكملة للإدارة الحديثة وتكريس مبادئ الحكم الرشيد بحيث تقوم على التواصل بين البيئة المحمية والمجتمع وتعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين لتقديم مداخلات من المواطنين بشأن قضية ما قبل اتخاذ الهيئة قرار بشأن تلك القضية أو وضع السياسات أو تحديد اتجاه لأخذ القرار.

❖ وفي سياق العمل البلدي يمكن تعريف المشاورة بأنها:

عملية تواصل ذات اتجاهين بين الهيئة المحلية والمجتمع تعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين وتقديم مداخلات من المواطنين بشأن قضية ما قبل اتخاذ الهيئة قرار بشأن تلك القضية أو وضع السياسات أو تحديد اتجاه لأخذ القرار. (دليل صندوق إقراض البلديات ، 2011 ص 3). كما أن هنالك ضرورة لمساهمة الناس في صنع التغييرات الهامة التي تجري بمجتمعاتهم؛ إلا أن مشاركة السكان في إحداث التغيير يصبح ذات أهميه بالنظر إلى بعض الاعتبارات الهامة:

- 1- إذ بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هنا لكم عنى للديمقراطية.
- 2- غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية والمشاكل.
- 3- أن مساهمة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي.
- 4- تصبح التغييرات التي يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركوا فيها ذات أهميه، كما أنه تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم.
- 5- أن المشاركة تؤدي إلى فهم متكامل وإمكانية كبيرة في التعامل مع المشكلات، أيأن السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقية وهم الذين يشعرون بحقيقة المشاكل التي تواجه حياتهم ومن ثم فإنه من المنطقي أن يشتركوا في حلها.

6- إن فرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته؛ وبالتالي فشل أي جهود لعلاج المشكلات المجتمعية.

1. متطلبات المشاركة المجتمعية:

- شعور كل فرد من أفراد المجتمع بانتمائه إلى هذا المجتمع، وبأن هناك ظروف ومشكلات ومصالح مشتركة وعلاقات متبادلة بينه وبين كل فرد فيه.
- تعاون طوعي بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة مصالح والاحتياجات الأساسية لهم.
- معارف وخبرات محلية تمكن من الاعتماد على الذات.
- مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.
- نظم لامركزية وعلاقات ديموقراطية تشجع وتدعم المبادرات المحلية في برامج التنمية المجتمعية الشاملة بكافة مراحلها.

2. أشكال المشاركة المجتمعية: (Bryan, Frank M. 2003):

تتعد أشكال المشاركة المجتمعية لعدة صور وأشكال يمكن تلخيصها بالتالي:

2.1 اجتماعات عامة مع أفراد المجتمع المحلي (Town Hall):

قاعات عملاقة مخصصة لاستقبال عدد كبير من أفراد المجتمع المحلي حيث تعقد اجتماعات مع المسؤولين في شتى المجالات في المجتمع المحلي ليتسنى للحضور من السكان المحليين ليدلي برأيه ومشاركته.

2.2 المجلس البلدي (Municipal council)

هو مجلس يتم انتخابه أو تعيينه ليقوم بمهام التخطيطية والتنفيذية للبلدية ، ويمكن للسكان المحليين الترشيح في ليكونوا أعضاء مجلس بلدي.

2.3 لجان الأحياء (local committees)

هي لجان من المجتمع المحلي تهدف إلى تنشيط الحياة العامة واستعادة المواطنين إلى حقل العمل العام والمشاركة الإيجابية، وإلى إعادة تفعيل مفهوم التعاون والتعاضد، وتحفيز المبادرات الذاتية وتطوير الأعمال التطوعية من خلال إشراك أبناء الحي فيلجان العمل الجماعي الفعال وتعريفهم الى قدراتهم الحقيقية والاستجابة لمطالبهم الحياتية المشتركة.

2.4 الإذاعة المحلية (Public Hearing) .

قنوات الإذاعة المحلية وكذلك المرئيات.

2.5 صندوق اقتراحات وشكاوى (public suggestions box)

أداة تقييم وتقويم لأداء البلدية وتعكس رأي المواطنين في العديد من المسارات.

3. دور المشاركة المجتمعية في العملية التخطيطية (الصقور 1998 ، ص

140).

- تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان وهذا بدوره يساعد في رسم السياسات لمعالجة الصعوبات والمشكلات.

- زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية.
- تساعد المشاركة المجتمعية في تدعيم مفهوم الديمقراطية بالمجتمع.
- تهيئة السكان نفسيًا لتقبل التغيير والعمل على الحد من المعوقات التي تحوّل غير ذلك.

- تعزيز وعي الأفراد بمشكلاتهم والإمكانيات المتوفرة وذلك لإيجاد حلول للتغلب على هذه المشكلات.
- تعزيز عمليه تصويب القرارات والسياسات التنموية مما يؤدي إلى آراء مطورة أكثر.

4. معوقات المشاركة المجتمعية (حلبى، 1984، ص38)

- الضعف في حيز السلطات المسؤولة من حيث إيمانها بضرورة المشاركة في عملية التخطيط والتنمية.
- عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- الفجوة الواسعة بين أصحاب القرار في مؤسسات المجتمع التنموية والعاملين فيها من جهة والسكان من جهة أخرى.
- غياب سياسات التحفيز والتشجيع من الدولة.
- عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم وفهمهم للمشاركة ومتطلباتها وظروفها.

ثانياً : نبذة عن واقع بلدية غزة (دليل بلدية غزة، 2013):

أهداف البلدية :

- توفير خدمات حياتية أفضل.
- تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة العمل.
- اتخاذ القرار مع إعطاء أهمية لمواضيع الصحة العامة والبيئة.
- خلق جو صحي للعمل والاستقرار الوظيفي.
- تشجيع المشروعات التنموية والتطويرية.
- المساعدة في إيجاد فرص عمل.
- العمل على رفع قدرة الجهاز البلدي وكفاءته.
- العمل على خلق آلية تعاون وتكامل مع المؤسسات الحكومية وتكثيف العلاقات مع الجهات الخارجية لتوفير المساعدات الفنية والمالية لمشاريع المدينة.

سياسة البلدية (دليل بلدية غزة، 2013) :

- العدالة والمساواة في توزيع الخدمات.
- تشجيع المشاركة الشعبية وتطوير العلاقة مع الأهالي.
- إتباع سياسة محاسبة المسؤولين وتقييم الأداء للعاملين في أجهزة البلدية مع مكافأة المجتهد ومحاسبة المقصر .
- تقديم خدمات للجمهور في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والرياضية.
- تطوير المدينة القديمة والحفاظ على طابعها الحضاري والثقافي والتاريخي.
- تكافؤ الفرص عند التعيين والترقية.

- استقلالية البلدية الإدارية والمالية مع الاحتفاظ بعلاقات تنظيمية وإدارية عملية ومنتجة مع الجهات الرسمية والشعبية وذلك ضمن الهدف العام للسلطة الوطنية.

- تعامل البلدية مع لجان أحياء المدينة :

ترتبط البلدية مع لجان الأحياء بعلاقة تحدد حسب المواقف أو المشاريع أو الأحداث وليس حسب آلة منتظمة يتم من خلالها عقد لقاءات أو اتصالات مبرمجة ومنتظمة علماً بأن عدد لجان الأحياء 14 لجنة.

أسماء لجان أحياء مدينة غزة (دليل بلدية غزة، 2013)

الرقم	اسم لجنة الحي
1.	لجنة حي الشيخ رضوان
2.	لجنة حي الزيتون
3.	لجنة حي الشاطئ الجنوبي
4.	لجنة حي الشاطئ الشمالي وحي النصر الغربي
5.	لجنة حي التفاح الغربي
6.	لجنة حي الدرج
7.	لجنة حي التفاح الشرقي
8.	لجنة حي منطقة تل الهوى
9.	لجنة حي منطقة الصبرة
10.	لجنة حي الرمال الشمالي
11.	لجنة حي التركمان (الشجاعية)
12.	لجنة حي التوفيق (شرق الشجاعية)
13.	لجنة حي الجديدة (الشجاعية)
14.	لجنة حي المنارة

من الملاحظ أن خطة البلدية في التعامل مع لجان الأحياء تقوم على إثبات المصداقية وتعزيز الثقة بالبلدية؛ ولحصول ذلك يجب أن تقوم البلدية بحل المشاكل الآنية والطارئة والتي يسهل حلها بكل الأحياء ، ويجب أخذ الاحتياجات وطلبات لجان الأحياء بشكل جدي و تفعيل دور المراكز الثقافية مع لجان الأحياء والأخذ باحتياجات و بآراء لجان الأحياء عند وضع الخطط الخاصة بالبلدية ومساعدة البلدية اللجان في البحث عن تمويل خارجي لتوفير مقرات ومستلزمات هذه اللجان.

3- ثالثاً: الدراسة العملية :

منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي والنتائج والتوصيات

يتناول هذا الجزء وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثان في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الجزء وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثان في تقنين أدوات الدراسة

وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحثان في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

- منهجية الدراسة

حيث إن الباحثين يعرفان مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعهما على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وهو التعرف على دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة (دراسة حالة بلدية غزة)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كميّاً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة. (ملحم، 2000:324)؛ لذا فإن الباحثين اعتمدا على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنهم استخدموا أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختيارهما لعينة الدراسة، واستخدما الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

طرق جمع البيانات: اعتمد الباحثان على نوعين من البيانات:

1. البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. البيانات الثانوية.

وتمت مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة (دراسة حالة بلدية غزة)، وأية مراجع قد يرى الباحثان أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء لجان الأحياء حيث بلغ عددهم وفق السجلات الرسمية في البلدية (70) حيث استخدم الباحثان أسلوب العينة العشوائية لجمع بيانات الدراسة حيث تم توزيع (50) استبانة وتم استرداد (40) استبانة بنسبة (80.0%).

أداة الدراسة :

قام الباحثان باستخدام استبانة في هذه الدراسة تتكون من قسمين:
1. القسم الأول: البيانات العامة ويتكون من (الجنس، العمر ، التعليم، المهنة ، عدد سنوات الخبرة، مكان السكن)

2. القسم الثاني ويتكون من محاور الدراسة الرئيسية وهي 5 مجالات:

1. مجال التواصل مع سكان الأحياء ويتكون من 9 فقرات
 2. مجال تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي ويتكون من 9 فقرات
 3. مجال عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها ويتكون من 7 فقرات
 4. مجال تقييم احتياجات المواطنين ويتكون من 7 فقرات
 5. مجال الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي ويتكون من 10 فقرات
- وتم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية والتي شملت (43) فقرة، والملحق رقم (1) يوضح الاستبانة في صورتها الأولية.

أولاً: صدق الاستبانة: صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات وآخرون 2001، 179)، وقد قام الباحثان بتقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق أداة الدراسة، وقد تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقة:

- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (20) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

يوضح جدول (1) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 أو 0.01)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) ، وبذلك تعتبر فقرات استبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (1)

يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
أولاً: التواصل مع سكان الأحياء			
1.	تدرك البلدية أهمية التواصل مع سكان الأحياء بالمدينة.	0.538	*0.000
2.	تقوم البلدية بعقد اجتماعات دورية مع سكان الأحياء لاطلاعهم على المشاريع المستقبلية.	0.613	*0.000
3.	تهتم البلدية بتوعية سكان الأحياء بألية عمل البلدية.	0.740	*0.000
4.	تقوم البلدية بإشراك سكان الأحياء في وضع مخططاتها وأهدافها وألية تنفيذ أعمالها.	0.677	*0.000
5.	تتابع البلدية نتائج اجتماعاتها مع سكان الأحياء وتعتمد توصياتهم بما يتعلق بأسلوب عملها.	0.698	*0.000
6.	تشجع البلدية المواطنين من خلال إعلامها للمشاركة الفاعلة في لجان الأحياء.	0.601	*0.000
7.	تقوم البلدية بزيارات ميدانية للأحياء المستهدفة للمشاريع لمقابلة سكان الأحياء.	0.722	*0.000
8.	ترفع البلدية صوت لجان الأحياء لدى الحكومة للمطالبة بتنفيذ مصالح المخيم.	0.770	*0.000
9.	توزع البلدية نشرات على الأحياء لإبلاغهم بخطط المشاريع المنوي تنفيذها.	0.538	*0.000
ثانياً: تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي			
1.	تنظم البلدية أليات شفافة لاختيار أعضاء المجلس البلدي.	0.527	*0.000
2.	تراعي البلدية التنوع العمري و الجنسي في اختيار أعضاء المجلس البلدي.	0.734	*0.000
3.	تتابع البلدية اجتماعات أعضاء المجلس البلدي مع سكان الأحياء بالمدينة.	0.708	*0.000
4.	يعقد أعضاء المجلس البلدي اجتماعات دورية لبحث اعتراضات ومقترحات سكان الأحياء بالمدينة.	0.717	*0.000
5.	يقدر أعضاء المجلس البلدي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين بشأن المخططات الحضرية و المشاريع المختلفة.	0.774	*0.000
6.	ينقل أعضاء المجلس البلدي مقترحات و آراء سكان الأحياء بالمدينة لإدارة البلدية.	0.855	*0.000
7.	يستعين أعضاء المجلس البلدي بخبرات سكان الأحياء بالمدينة لوضع تصورات توافقية لمشاريع البلدية.	0.850	*0.000
8.	يسمح أعضاء المجلس البلدي بحضور سكان أحياء المدينة لجلسات المجلس البلدي ولإجتماعاتهم المهمة.	0.735	*0.000
9.	يزور أعضاء المجلس البلدي منظمات المجتمع المدني المنتشرة في أحياء المدينة لأخذ وجهات نظرهم و مقترحاتهم.	0.700	*0.000

ثالثاً: عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها		
0.695	*0.000	1. تناقش ادارة البلدية المشاريع مع المواطنين قبل أخذ أي قرار متعلق بمشاريعها.
0.699	*0.000	2. تنشر ادارة البلدية مقترحات مشاريعها عبر وسائل الإعلام المختلفة.
0.722	*0.000	3. تهتم ادارة البلدية باستطلاعات رأي المواطنين حول عرض المشاريع على المواطنين في بلدية غزة.
0.777	*0.000	4. تدرج ادارة البلدية ضمن اعتباراتها آراء المواطنين في تحديد المشاريع على المواطنين للبلدية .
0.834	*0.000	5. تعتمد ادارة البلدية أسلوب التغذية الراجعة المجتمعية من المواطنين لبلورة تفاصيل المشاريع.
0.705	*0.000	6. تهتم ادارة البلدية بالعبادات والتقاليد السائدة في المجتمع المحلي أثناء عرض المشاريع على المواطنين.
0.500	*0.001	7. تنظم البلدية حلقات عصف ذهني يشارك فيها ممثلي الأحياء قبل عرض المشاريع.
رابعاً: تقييم احتياجات المواطنين		
0.777	*0.000	1. تقوم ادارة البلدية بعقد اجتماعات دورية للمواطنين الراغبين بإبداء آراءهم لتحديد احتياجاتهم من الخدمات العامة.
0.782	*0.000	2. تشجع ادارة البلدية المواطنين للمشاركة باجتماعات لمناقشة تطوير عملها.
0.763	*0.000	3. تهتم ادارة البلدية بتحديد احتياجات المواطنين من خلال توزيع الدراسات الميدانية.
0.815	*0.000	4. تتابع ادارة البلدية المقترحات المطروحة من المواطنين بشكل موضوعي في تحديد احتياجات المواطنين.
0.769	*0.000	5. تقوم ادارة البلدية بتحديد احتياجات المواطنين من خلال استطلاعات رأي للمواطنين حول مواضيع متعلقة بأعمال البلدية.
0.844	*0.000	6. تقوم ادارة البلدية بتحديد احتياجات المواطنين من خلال مراجعة الدراسات المنشورة لمنظمات المجتمع المحلي.
0.717	*0.000	7. تهتم ادارة البلدية بالتوصيات والشكاوى المنبثقة المقدمة من المواطنين حول تحديد احتياجاتهم.
0.772	*0.000	8. تستضيف البلدية سكان الأحياء في اجتماعات عامة لإفصاح المجال أمامهم للتعبير عن احتياجاتهم و مشكلاتهم.
خامساً: الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي		
0.730	*0.000	1. تلتزم وزارة الحكم المحلي بتعيين مجلس بلدي كما ينص عليه القانون.
0.811	*0.000	2. يراقب و يشرف المجلس البلدي على عمل و مشاريع البلدية حسب القانون.
0.912	*0.000	3. تقوم إدارة البلدية باطلاع المجلس البلدي علي تقارير العمل الدورية للبلدية

4.	0.694	*0.000	تقوم ادارة البلدية بتفعيل دور المجلس البلدي وإعطاء الحرية اللازمة لممارسة عمله وتحقيق أهدافه.
5.	0.803	*0.000	تلتزم إدارة البلدية بالتوصيات والاقتراحات المنبثقة عن المجلس البلدي وتأخذها بعين الاعتبار.
6.	0.747	*0.000	يحق للمجلس البلدي وقف و تعليق المشاريع التي ربما تضر ببعض سكان الأحياء لحين تسويتها.
7.	0.821	*0.000	تستمع البلدية للاقتراحات المرفوعة إليها من المجلس البلدي وتدرجها للنقاش في آلية معتمدة لديها.
8.	0.873	*0.000	تلجأ ادارة البلدية إلى لوائح و قوانين الحكم المحلي في حال وقوع خلافات بينها و بين أعضاء المجلس البلدي.
9.	0.768	*0.000	يتواصل أعضاء المجلس البلدي مع وزارة الحكم المحلي لنقل هموم و مشكلات سكان الأحياء في حال تجاهلها من قبل إدارة البلدية.
10.	0.891	*0.000	يلم أعضاء المجلس البلدي بتفاصيل لوائح و قوانين الحكم المحلي.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

- صدق الاتساق البنائي لمجالات الدراسة:

جدول (2) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (2)

مصفوفة معاملات كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

المجال	محتوى المجالات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
دور المشاركة المجتمعية			
الأول	التواصل مع سكان الاحياء	0.745	*0.000
الثاني	تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي	0.861	*0.000
الثالث	عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها	0.764	*0.000
الرابع	تقييم احتياجات المواطنين	0.829	*0.000
الخامس	الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي	0.773	*0.000

* قيمة معامل الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.05

- ثبات فقرات الاستبانة.

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحثان خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما: طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1. طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية المرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية المرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول (3) يبين أن هناك

معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان.

جدول (3):

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) لاستبانة.

المجال	محتوى المجال	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
دور المشاركة المجتمعية				
الأول	التواصل مع سكان الاحياء	9	0.708	0.829
الثاني	تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي	9	0.786	0.880
الثالث	عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها	7	0.661	0.796
الرابع	تقييم احتياجات المواطنين	8	0.803	0.891
الخامس	الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي	10	0.813	0.897
الدرجة الكلية		43	0.637	0.778

* قيمة معامل الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.05

خامساً: نتائج الدراسة واختبار الفروض

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار كولم جروف- سمر نوف (1- Sample K-S)

سنعرض اختبار كولم جروف- سمر نوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول (4) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (4):
اختبار التوزيع الطبيعي

(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
دور المشاركة المجتمعية				
الأول	التواصل مع سكان الاحياء	9	0.961	0.186
الثاني	تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي	9	0.968	0.314
الثالث	عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها	7	0.965	0.244
الرابع	تقييم احتياجات المواطنين	8	0.954	0.103
الخامس	الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي	10	0.961	0.187
الدرجة الكلية				
		43	0.984	0.826

ثانيا: تحليل مجالات الاستبانة

أولاً: مدى دور المشاركة المجتمعية في رسم سياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة

وللإجابة تم تحليل أبعاد الدراسة حيث تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول (5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة مجالات المشاركة المجتمعية في رسم خطط و سياسات الهيئات المحلية حيث تم ترتيب الأبعاد ترتيباً تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل مجال من المجالات وتبين أن المتوسط الحسابي للمجال يساوي (2.10)، و الوزن النسبي يساوي (42.00%) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (-11.17) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (-1.96) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الموافقة على دور المشاركة المجتمعية في رسم سياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة جاءت بدرجة (منخفضة) من قبل أفراد عينة الدراسة.

جدول (5) تحليل مجالات الاستبانة

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	العنوان	المجال
5	0.000	-16.31	35.00	1.75	التواصل مع سكان الاحياء	1
2	0.000	-9.11	41.20	2.06	تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي	2
3	0.000	-11.03	39.60	1.98	عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها	3
4	0.000	-10.09	38.80	1.94	تقييم احتياجات المواطنين	4
1	0.000	-2.76	53.00	2.65	الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي	5
	0.000	-11.17	42.00	2.10	جميع الفقرات	

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "39" تساوي 1.96 ويتضح من خلال الجدول (5) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية ، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (42.00%) مما يدل على عدم الموافقة.
أما ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

1. المجال الخامس: الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي ، فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (53.00%) أي بدرجة تقدير متوسطة. ويعزو الباحثان ذلك إلى: الوضع السياسي القائم على عدم الاستقرار وحالة الانقسام بين الضفة وغزة، وسرعة التغيرات في القيادات الحكومية والوزراء، وخاصة وزير الحكم المحلي المسئول عن ملف البلديات، وحساسية طبيعة بلدية غزة وما تمثله من وضع سياسي للمجتمع الغزي.

2. المجال الثاني: تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي ، فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (41.20%) أي بدرجة تقدير منخفضة. ويعزو الباحثان ذلك إلى: وجود حواجز نفسية لدى المواطنين تجاه البلدية وخاصة موضوع الجباية ورفض المواطنين دفع مستحقات البلدية، والنظرة السلبية لتقديم الخدمات المجانية للمواطنين.

3. المجال الثالث : عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها ، فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (39.60%) أي بدرجة تقدير منخفضة. ويعزو الباحثان ذلك إلى: خلل معالجة الجهاز الإداري في الوحدات المحلية في التواصل مع المواطنين؛ وعليه لا من عرض تلك المشاريع قبل إقرارها والذي سيكون نتيجته رقابة السكان له؛ إضافة إلى رفع مستوى المواطن لمشاركته في البرامج والمشاريع التنموية المحلية وطريقة رسم سياستها العامة ومراجعة كيفية تنفيذها مما يفيد في التعامل المستقبلي لما تواجهه هذه الوحدات من ظروف.

4. المجال الرابع : تقييم احتياجات المواطنين ، فقد حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (38.80%) أي بدرجة تقدير منخفضة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى: عدم مشاركة وأخذ وجهات نظر السكان حول هذه الخطط سيؤدي إلى عدم تعاون السكان والوحدات المحلية مع البلدية ؛ وعليه لا بد من إشراك العديد من المواطنين في اللجان أو المجالس الخاصة بتنفيذ برامج ومشاريع تلك الخطط والعمل على نجاحها واكتساب الخبرة في المقابل مع الآخرين من خلالها وبالتالي رفع مستوى المنطقة وسكانها وتحقيق تنمية متوازنة في الدولة.

5. المجال الأول : التواصل مع سكان الأحياء ، فقد حصل على المرتبة الخامسة بوزن نسبي قدره (35.00%) أي بدرجة تقدير منخفضة جداً. ويعزو الباحثان ذلك إلى: على أهمية أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتواصل والتعرف على مطالب أفراد من خلال استفتائهم حول مستوى الخدمات المقدمة لهم، وأن يتم إيجاد نظام لعمل لجان الأحياء السكنية، والعمل على تزويد لجان الأحياء من قبل الجهات الرسمية بالمعلومات والإحصاءات المهمة المتعلقة بأحيائهم.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديرات متوسطات إجابات المبحوثين حول التواصل مع سكان الأحياء ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين تقديرات متوسطات التواصل مع سكان الأحياء ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة والنتائج مبينة حسب الجدول التالي:

جدول (6)

متوسطات تقديرات		متوسطات تقديرات
التواصل مع سكان الأحياء		دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية
0.745	معامل الارتباط	
0.000	القيمة الاحتمالية	
40	حجم العينة	

* العلاقة دالة عن مستوى دلالة 0.05

من خلال النتائج في الجدول (6) تبين ان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.745 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديرات متوسطات التواصل مع سكان الأحياء ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

الفرضية الثانية : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديرات متوسطات إجابات المبحوثين حول تمثيل المواطنين في المجلس البلدي ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين تقديرات متوسطات تمثيل المواطنين في المجلس البلدي ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة والنتائج مبينة حسب الجدول التالي:

جدول (7)

متوسطات تقديرات		متوسطات تقديرات
تمثيل المواطنين في المجلس البلدي		
0.861	معامل الارتباط	دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية
0.000	القيمة الاحتمالية	
40	حجم العينة	

* العلاقة دالة عن مستوى دلالة 0.05

من خلال النتائج في الجدول (7) تبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.861 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديرات متوسطات تمثيل المواطنين في المجلس البلدي ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة

الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديرات متوسطات إجابات المبحوثين حول عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين تقديرات متوسطات عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة والنتائج مبينة حسب الجدول التالي:

جدول (8)

متوسطات تقديرات		متوسطات تقديرات
عرض المشاريع على المواطنين قبل إقرارها		
0.764	معامل الارتباط	دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية
0.000	القيمة الاحتمالية	
40	حجم العينة	

* العلاقة دالة عن مستوى دلالة 0.05

من خلال النتائج في الجدول (8) تبين ان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.764 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديرات متوسطات عرض المشاريع على

المواطنين قبل إقرارها ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

الفرضية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديرات متوسطات اجابات المبحوثين حول تقييم احتياجات المواطنين ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين تقديرات متوسطات تقييم احتياجات المواطنين ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة والنتائج مبينة حسب الجدول التالي:

جدول (9)

متوسطات تقديرات		متوسطات تقديرات
تقييم احتياجات المواطنين		دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية
0.829	معامل الارتباط	
0.000	القيمة الاحتمالية	
40	حجم العينة	

* العلاقة دالة عن مستوى دلالة 0.05

من خلال النتائج في الجدول (9) تبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.829 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديرات متوسطات تقييم احتياجات المواطنين ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة (حالة بلدية غزة).

الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديرات متوسطات اجابات المبحوثين حول الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين تقديرات متوسطات الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة والنتائج مبينة حسب الجدول التالي:

جدول (10)

متوسطات تقديرات		متوسطات تقديرات
الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي		دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية
0.829	معامل الارتباط	
0.000	القيمة الاحتمالية	
40	حجم العينة	

* العلاقة دالة عن مستوى دلالة 0.05

من خلال النتائج في الجدول (10) تبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.829 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديرات متوسطات الالتزام بلوائح وقوانين وزارة الحكم المحلي ودور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

النتائج والتوصيات:

- لا يوجد نتائج تشير إلى تأثير مشاركة المواطنين في التخطيط الحضري على المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات بلدية غزة.
- لا يوجد نتائج تشير إلى تأثير المشاركة في آلية اتخاذ القرار على المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات بلدية غزة.
- لا يوجد نتائج تشير إلى تأثير تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي على المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات بلدية غزة.
- لا يوجد نتائج تشير إلى تنسيق البلدية مع لجان الأحياء على المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات بلدية غزة.
- لا يوجد نتائج تشير إلى اجتماعات البلدية العامة مع المواطنين على المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات بلدية غزة.

1- التوصيات :

- أ- توصي الدراسة بتعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية للمواطنين عبر اعتماد آلية للمشاركة في خطط عمل وسياسات بلدية غزة ومجلسها البلدي.
- ب- كما توصي بالمساهمة في إيجاد مزيد من الدعم التقني والمعنوي لمبدأ المشاركة المجتمعية عبر تخصيص جزء من الموازنات السنوية لهذا الأمر.
- ت- تسويق مفهوم المشاركة المجتمعية في العديد من القنوات الإعلامية بشكل سلس وقريب من ثقافة المجتمع المحلي.
- ث- اعتماد برامج تدريبية وتوعوية للعاملين في بلدية غزة تهدف إلي تمكين العاملين بها من انتهاز مبدأ المشاركة.
- ج- استخدام خطوات تطبيق المشاركة المجتمعية وتعزيزها في برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة البلديات.
- ح- تطبيق نظام رقابي حكومي لقراءة التطبيق الحديث لمفهوم المشاركة بعد اعتماده في مختلف المؤسسات.

المراجع :

- أبو عجرم، نهى الغصيني، (2006) دور الوعي البلدي في التنمية المحلية، في مؤتمر العمل البلدي، مركز البحرين للمؤتمرات، فندق كزاون بلازا.
- أحمد، أحمد كمال، (1969) تنظيم المجتمع، مطبعة المليجي، القاهرة.
- أحمد، حسن عبدالباسط، (1985) التنمية الاجتماعية، ط2، مكتبة وجيه، القاهرة.
- أحمد، محمد شمس الدين، (1981) الاشراف في العمل مع الجماعات، المطبعة العالمية، القاهرة.
- أسعد، عبدالكريم، سعيد، (2005) رسالة ماجستير " دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة واحداث التنمية السياسية"، جامعة النجاح الوطنية.
- بطريق، محمد كامل، (1986) منهاج خدمة المجتمع، نشأته وتطوره وأساليبه وخطواته ومنظماته، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.
- حنبي، على، (1984)، محاضرات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ببيروت
- حسانيين، سيد أبوبكر (1974)، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية.
- خطيب، عبدالله، (2006) العمل الجماعي، جامعة القدس المفتوحة، برنامج التنمية الاسرية.
- عبد العاطي، صلاح، (2005)، حول الحكم المحلي في فلسطين ، مركز الميزان لحقوق الإنسان.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وآخرون (2001)، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع.
- العساف، صالح (1995)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- شبخلي، عبد الرازق، (2001) الإدارة المحلية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤتة.
- الصقور، محمد، (1998) التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف، دار الفكر عمان.
- قدومي ، منال (2005) دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي : حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس (رسالة ماجستير).
- كفاوين، محمود، (2005) تنظيم المجتمع، برنامج التنمية الاجتماعية والاسرية، جامعة القدس المفتوحة .
- ملحم، سامي (2000)، منهاج البحث في التربية وعلم النفس، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- Abott. J .(1997)Sharing the City – Earth Scan publication. Ltd, London,
- Bridlle, William, (1985)The Community Development, New York,
- (Bryan, Frank M. 2003) --(Lees, 2003)
- Dunham, Arthur, (1970)The New Community Organization, Thomas, Crowell Company, New York.
- Rich, Richard,(1987)Neigh bour hood Participation edited by Taylor, Ralph, University of Oxford, London (Stivers, 1996)-
- Robert, Partmen, Arnold Cunin, 1986Community Organization and Social Planning, N.Y,